تستقدمهم المستشفيات الخاصة، فهم غير مراقبين!!

الأجنبية" في المستشفيات الخاصة

جداً ولابد من تفعيل قانون مزاولة المهنة
لباء يتم دون موافقة الجهات المختصة

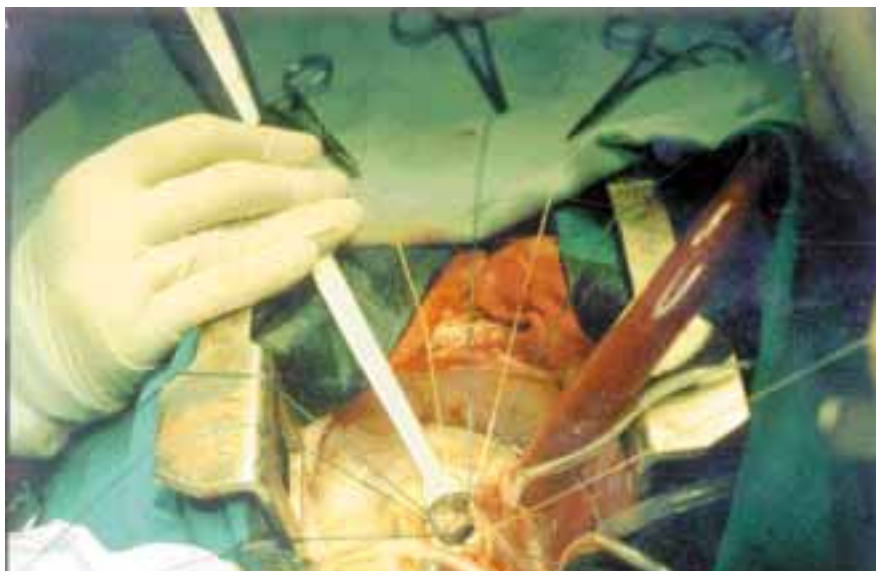

د. ضبعان: ما يجري محل شك، وإلا لماذا يتهربون من القنوات السليمة؟

والفرق الزائرة مكلف جدا، وقال: "لا أعتقد أن كل هذه المشافي والمستوصفات قادرة على تحمل هذه النفقات".

وفي نهاية المطاف يكون المواطن أول الضحايا، فهو من يبحث عن الصحة بأي ثمن، وقال: "لهذا لا بد أن تكون كل هذه الأشياء موثقة وصحيحة لأنها تتعلق بحياة الناس".

وأكد: هناك تجاوزات مخيفة، وقال "هذه مشكلة حقيقية لا بد من النظر إليها، إنها مسؤولية وزارة الصحة ونقابة الأطباء".

هذا جزء من مشكلة من يتم استقدامهم "عبر شركات متخصصة باستقدام العمالة" حسب وكيل وزارة الصحة الذي يعترف بأن "دخول مثل هؤلاء يحتاج إلى تنظيم" لحماية الناس مما قد يتعرضون له من مخاطر على أيدي غير مراقبة. وأيضا من أجل "حماية مهنة الطب".

وقال: "لا بد أن يكون الاستقدام سليماً وقانونياً، ويجب أن تشرف وزارة الصحة على ذلك. لا بد أن نعرف الهدف من مجيئه، والإطلاع على مؤهلاته وما إذا كانت غير مزورة".

وحتى الآن لا يزال استقدامهم غير دقيق ولا مراقب حسب تأكيده، وقال: "أحيانا بعض الجهات الخاصة قدمت لنا طلبات استقدام خبراء، وقدمت أوراق، لكن هناك من يتم استقدامهم دون معرفة الوزارة".

إن ما يجري من وجهة نظر مدير المستشفى الجمهوري الدكتور نبيل ضبعان "لا بد أن يكون محل شك"، وإلا لماذا يتم التهرب من القنوات السليمة.

ولا يخفي الدكتور ضبعان مخاوفه من خطورة استمرار الظاهرة، فبعض الجامعات والمستشفيات الخاصة كما قال "تجلب أناساً ليسوا ذوي كفاءة، كل ما تفعله إعلان في الصحف والجرائد لاستغلال الناس".

من يراقب من؟

الجميع أعلنوا عن مخاوفهم، والجميع يعلم ما الذي يجب فعله، وأنه "لا بد أن تكون هناك قنوات رسمية، ومعايير مهنية".

وقال الدكتور الحمادي: "لا بد أن يكون هناك تقييم ولا بد أن تكون العملية واضحة" لأن العملية لا تتم بشكل صحيح وتنذر بعواقب وخيمة.

ويعلمون أيضا أن تنظم عملية استضافة الخبراء أو استقدام الأطباء بشكل عام سيسهم في أن لا يسمح إلا للكفاءات العلمية العالمية بالدخول إلى اليمن وفي تخصصات نادرة.

وحسب الدكتور العنسي: "إذا تحقق ذلك ستفيد هذه الكوادر المرضى اليمنيين غير القادرين على السفر بدلا من استغلالهم، وستدرب الكادر اليمني".

إن المشكلة الحقيقية تكمن في من عليه تحقيق ذلك، وفيما تتباين الآراء يبدو جليا أن ثمة دائرة مفرغة، وقطبين، وكارثة.

بين وزارة الصحة ونقابة الأطباء أحاديث عن قوانين غائبة، وهذا لا يبرر أن تترك المشكلة على علاتها.

والحقيقة أن تنازع السلطات قائم، في وزارة الصحة لا يرفض المسئولون دور نقابة الأطباء، لكنهم لا يريدون أن يكون ذلك مطلقا.

وهم يشكون أيضا في أن الأمر مرتبط مع أكثر من جهة، وحسب وكيل الوزارة الدكتور المتوكل: "هناك الجوازات، ووزارة الشؤون الإجتماعية والعمل"، فالأولى لا يجب أن تمنح التأشيرات لأطباء دون موافقة وزارة الصحة، وعلى الثانية عدم إصدار تراخيص مزاولة العمل دون موافقتها.

ويرى الأطباء، ونقابتهم أنه لا يحق للوزارة منح هذه الموافقة قبل الحصول على تراخيص منها. وحسب أمين عام النقابة: "الجهة المختصة التي يمكن أن تفتي في هذا الأمر هي نقابة الأطباء".

وأوضح: لا يجب أن يسمح لأي طبيب بمزاولة المهنة إلا بعد موافقة النقابة، ومنحها ترخيصا بذلك، سواء أطباء يمنيين أو أجانب، وقال: "إنها الجهة التي يفترض بها حماية المهنة من الدخلاء".

الدكتور نبيل ضبعان يرى مثل كثيرين أن النقابة هي الجهة المعنية بتنظيم هذا الأمر، وقال: "لا بد من أن تكون هناك لجنة متخصصة في النقابة تضم أعضاء من ذوي الكفاءة الطبية والقادرين على تقييم من يتم استقدامهم".

ويرى الدكتور العنسي أن على وزارة الصحة عدم منح تراخيص مزاولة العمل دون موافقة النقابة، وقال: "مرور هذا التراخيص على النقابة أمر مهم"، ويشترط هو الآخر أن تكون في النقابة: "لجنة متخصصة من الكفاءات اليمنية لتقييم هؤلاء".

وفيما يبدو أنه "سوء تفاهم" إذا أردنا تبسيط الأمور، فإن النقابة تتهم الوزارة بعدم منحها صلاحياتها، فيما تعلن الوزارة موافقتها على دور النقابة.

وكيل وزارة الصحة قال: "دور النقابة مهم، ونحن لا نتجاهله، لكن القوانين مازالت بحاجة إلى تعديل"، وأكد: "نحن لا نمنح تراخيص دون موافقة النقابة".

وفي النقابة قال أمينها العام الدكتور الحمادي: "هذا غير صحيح، وزارة الصحة لا تهتم لموافقة النقابة أو رفضها". وأضاف: "ما زالت المشكلة قائمة، وقدمنا رسالة إلى الوزارة بهذا الخصوص" يفترض مناقشتها قريبا.

ويرى الدكتور الحمادي أن "وزارة الصحة جهة إدارية وليست جهة مخولة بالإفتاء بأهلية طبيب من عدمها".

ويشير وكيل وزارة الصحة إلى أمر مهم، فالوزارة هي الجهة الوحيدة القادرة على التأكد من أن وثائق الأطباء القادمين ليست مزورة. وهي نقطة مهمة.

حقيقة الأمر أن ثمة فراغاً قانونياً تعاني منه النقابة والوزارة معا، ففيما تحاول وزارة الصحة الحصول على قانون كامل عن معايير منح التراخيص، ما زالت النقابة التي انشقت مؤخرا عن نقابة الصيادلة تبحث عن قوانينها الداخلية.

وإذا تمكنت الجهتان من تجاوز هذه المشكلة سيكون بالتأكيد بين أعضاء النقابة "الكثير من الكفاءات اليمنية حتى على المستوى العالمي"، وهذا الكفاءات وحدها ستكون القادرة على تقييم الأطباء الذين يتم استقدامهم والسماح لهم بالعمل.

ويصر الدكتور ضبعان على أن المشكلة الحالية تتعلق بوجود فراغ تشريعي، وطالب بضرورة الإسراع في إصدار قانون خاص بهذه القضية، وإشراك النقابة لتتولى الجانب العلمي والمهني في تقييم الأطباء ومنح التراخيص".

ختاما!!

سبب عدم قدرة الوزارة على إيقاف ما يجري - حسب المتوكل - هو غياب القانون حتى الآن، وقال: "لسنا غائبين عن المشكلة، صدقني نحن نبذل قصارى جهدنا".

بالنسبة للقانون قال أن هناك قانون مزاولة المهنة خاصاً بالمجلس الطبي اليمني، صدر من البرلمان، لكنه لم يفعل بعد"، وأضاف: "ما زلنا نطالب ببعض التعديلات الصغيرة عليه".

وإذا لم يصدر قانون ينظم الأمر بشكل كامل فإن لا أحد "يضمن هل من يتم استقدامهم هم ممرضون أم لا، هل هم أطباء فعلا، وهل هم متخصصون، حتى الآن لا أحد يضمن ذلك" على حد تعبيره.

وحتى صدور القانون بصورته النهائية وتفعيل دور المجلس الطبي اليمني تقوم وزارة الصحة بإصدار تراخيص مزاولة المهنة، ويؤكد أن النقابة توافق على هذه التراخيص.

النقابة تنفي ذلك، لكنا نتمنى أن يكون صادقا، إلا أن المشكلة ليست هنا، المشكلة في أن قليلين يحاولون الحصول على هذه التراخيص، وعلى الوزارة والنقابة إيجاد آلية تحد من الظاهرة حتى صدور القوانين المنظمة.

ويفترض وكيل وزارة الصحة أن تتعاون وسائل الإعلام معهم بعدم نشر إعلانات من هذا القبيل دون الحصول على موافقة وزارة الصحة.

وربما على أمانة العاصمة منع تعليق اللافتات الإعلانية المشابهة دون موافقة وزارة الصحة ونقابة الأطباء أيضا.

وحتى ذلك الوقت، عليكم حماية أنفسكم من "المستشارين العالميين" والأطباء الأجانب الذين تستقدمهم المستشفيات الخاصة، فهم غير مراقبين!!

صحيفة الثورة

الثورة

Thu. 6 Jan 2005 .. 25 /11/1425 - No. (14666)

تحقيقات